Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (3) April (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

أثر التشريعات العراقية على تنظيم التجارة بين القطاع العام والخاص

م.م. محمد غسان صبحي وزارة التربية/ المديرية العامة للتخطيط التربوي

The impact of Iraqi legislation on regulating trade between the public and private sectors

Prepared by: M.M. Mohammed Ghassan Subhi
Ministry of Education/General Directorate of Educational Planning
mohamohairaq@yahoo.com

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التشريعات العراقية على تنظيم التجارة بين القطاع العام والخاص، مع التركيز على كيفية تأثير هذه التشريعات في تعزيز الشراكة الاقتصادية بينهما، يبرز البحث أهمية التشريعات في توفير إطار قانوني يساهم في تحسين بيئة الأعمال التجارية، ويعزز من التعاون بين القطاعين في المجالات المختلفة مثل البنية التحتية، والطاقة والتعليم والصحة، كما يستعرض البحث التحديات التي تواجه تطبيق هذه التشريعات، مثل البيروقراطية، تعقيدات الإجراءات، وعدم استقرار البيئة السياسية والأمنية، بالإضافة إلى ضعف آليات التنفيذ التي قد تؤدي إلى تعطيل المشاريع المشتركة وتأخير نتائج التعاون.يحلل البحث في المبحث الأول أثر التشريعات المختلفة مثل قانون التجارة وقانون الشركات وقانون الاستثمار، ويبين كيف يمكن لهذه القوانين أن تسهم في تسهيل تأسيس الشراكات، وتحفيز الاستثمارات الخاصة في المشاريع المشتركة مع القطاع العام، في المبحث الثاني يتناول البحث التحديات التي قد تقف عائقًا أمام التفاعل الفعّال بين القطاعين، بالإضافة إلى الفرص التي تتيحها التشريعات لتعزيز التعاون بينهما، مثل تحفيز الاستثمارات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستفادة القطاع العام من الخبرات والتكنولوجيا في القطاع الخاص.في النهاية يقدم هذا البحث استراتيجيات لتجاوز التحديات، مثل إصلاح البيروقراطية، وتعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وتحفيز التمويل للمشاريع المشتركة، مما يعزز من قدرة التشريعات على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، يخلص البحث إلى ضرورة مراجعة وتحسين التشريعات العراقية النافذة لتفعيل دور القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية المستدامة

الكلمات المفتاحيةالتشريعات العراقية، التجارة، الشركات، الاستثمار، القطاع العام، القطاع الخاص.

Abstract

This research aims to study the impact of Iraqi legislation on regulating trade between the public and private sectors, focusing on how these legislations affect the enhancement of economic partnership between them. The research highlights the importance of legislations in providing a legal framework that contributes to improving the business environment and enhances cooperation between the two sectors in various fields such as infrastructure, energy, education and health. The research also reviews the challenges facing the implementation of these legislations, such as bureaucracy, procedural complexities, and the instability of the political and security environment, in addition to weak implementation mechanisms that may lead to the disruption of joint projects and delay the results of cooperation.In the first section, the research analyzes the impact of various legislations such as the Commercial Law, the Companies Law and the Investment Law, and shows how these laws can contribute to facilitating the establishment of partnerships and stimulating private investments in joint projects with the public sector. In the second section, the research addresses the challenges that may hinder effective interaction between the two sectors, in addition to the opportunities provided by legislations to enhance cooperation between them, such as stimulating investments and supporting small and medium enterprises, and the public sector benefiting from the expertise and technology in the private sector.Finally, this research presents strategies to overcome challenges, such as reforming bureaucracy, enhancing political and security stability, and stimulating financing for joint projects, which enhances the ability of legislation to drive economic

development. The research concludes the necessity of reviewing and improving the current Iraqi legislation to activate the role of the public and private sectors in sustainable economic development.
KeywordsIraqi legislation, trade, companies, investment, public sector, private sector

المقدمة

في ظل التطورات الاقتصادية السريعة التي شهدها العراق، أصبحت العلاقة بين القطاعين العام والخاص أكثر تعقيدًا وتشابكًا، حيث يلعب القطاع الخاص دورًا محوريًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، بينما يمتلك القطاع العام دورًا إشرافيًا وتنظيميًا يمكنه من وضع السياسات والتشريعات اللازمة لضبط النشاط التجاري وتوجيهه، لذلك تتزايد الحاجة إلى وجود تشريعات فعالة تساهم في تحقيق التوازن بين القطاعين، وتشجع على التعاون والشراكة بينهما لتحقيق التنمية المستدامة، فمن خلال هذا البحث نسعى لتقديم فهم معمق حول كيفية تنظيم التشريعات للعلاقة التجارية بين القطاعين، وتحليل الفجوات التي قد تعيق تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى اقتراح توصيات من شأنها تطوير الإطار التشريعي بما يحقق أقصى استفادة من إمكانيات القطاعين، ومن الجدير بالقول إن أسباب اختيار الباحث لهذا العنوان قد جاء نتيجة لعدة اعتبارات ومنها:الأهمية الاقتصادية: يعد التعاون بين القطاعين العام والخاص أساسيًا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز كفاءة الخدمات العامة. لذا، فإن فهم تأثير التشريعات على هذا التعاون يُسهم في تحسين البيئة التجارية، ويعزز فرص الاستثمار والنمو الاقتصادي.
–الحاجة للتحديث التشريعي: يُعاني الإطار القانوني العراقي في بعض المجالات من التقادم وعدم ملاءمة بعض التشريعات للمتغيرات الاقتصادية الحديثة، ما قد يحد من فرص الشراكة والتكامل بين القطاعين، من هنا تأتي الحاجة إلى دراسة كيفية تطوير هذه التشريعات بما يتوافق مع المتطلبات الاقتصادية المعاصرة.التحديات الراهنة: يواجه العراق تحديات كبيرة، مثل الفساد، وتفاوت كفاءة القطاعين العام والخاص، والتحديات الأمنية، وهي عوامل تستدعي فهم كيفية تأثير التشريعات على ضبط وتنظيم العلاقة بين القطاعين، وما إذا كانت هذه التشريعات قادرة على التصدي لتلك التحديات.إمكانية التوصية بتطوير التشريعات: يمكن لهذا البحث أن يُقدم توصيات عملية تهدف إلى تحسين التشريعات القائمة وتوجيهها نحو تعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين، مما يسهم في بناء اقتصاد مستدام ومتوازن يخدم مصلحة جميع الأطراف.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية هذه الدراسة حول مدى تأثير التشريعات العراقية على تنظيم التجارة بين القطاع العام والخاص، ومدى نجاح هذه التشريعات في تحقيق التوازن المطلوب بينهما، وتشجيع التعاون والشراكة الفعالة، على الرغم من أن العراق يمتلك إطارًا قانونيًا لتنظيم العلاقة بين القطاعين، إلا أن هناك تحديات ومعوقات تواجه التطبيق الفعلي لهذه التشريعات على أرض الواقع، مما يؤثر سلبًا على البيئة التجارية والاستثمارية، حيث يسعى الباحث إلى تحليل الإطار القانوني العراقي ومدى فعاليته في تحقيق علاقة متوازنة وفعّالة بين القطاعين العام والخاص، بهدف تقديم توصيات من شأنها تحسين هذه التشريعات لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية ممكنة.

تساؤلات الدراسة

سيقوم الباحث من خلال البحث الإجابة على تساؤلات الدراسة والمتمثلة فيما يأتي:

- ما هي التشريعات الأساسية التي تنظم التجارة بين القطاعين العام والخاص في العراق؟
- كيف يؤثر الإطار القانوني الحالي على الشراكات والتعاون بين القطاعين؟
- ما هي التحديات التي تواجه القطاعين في ظل التشريعات الحالية؟
- كيف يمكن تطوير التشريعات لتحقيق توازن وتكامل أكبر بين القطاعين؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه .الدراسة الى .توضيح الآتي:

- دراسة وتحليل التشريعات العراقية التي تنظم العلاقة التجارية بين القطاعين العام والخاص.
- الكشف عن المعوقات التي قد تعيق تحقيق التعاون الفعّال بين القطاعين العام والخاص.
- اقتراح توصيات عملية لتطوير التشريعات العراقية.
- توفير بيئة قانونية مشجعة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

خطة البحث

المبحث الأول: التشريعات العراقية المنظمة للتجارة بين القطاعين العام والخاص المبحث الثاني: أثر التشريعات العراقية على العلاقة بين القطاعين العام والخاص في النشاط التجاري المبحث الأول التشريعات العراقية المنظمة للتجارة بين القطاعين العام والخاص

يشكل تنظيم العلاقة التجارية بين القطاعين العام والخاص جزءًا حيويًا من الهيكل الاقتصادي لأي دولة، حيث يسهم في تعزيز الشراكة التي تتيح لكل قطاع استثمار نقاط قوته لخدمة التنمية الوطنية، ويعد العراق من الدول التي اعتمدت مجموعة من التشريعات والقوانين لتنظيم هذه العلاقة وضمان تفاعلها وفق أسس قانونية تضمن حقوق ومسؤوليات كل من القطاعين[١].تاريخيًا خضع الإطار القانوني العراقي لعدة تغييرات بهدف تطوير التشريعات التي تنظم التفاعل بين القطاعين العام والخاص، مع مراعاة التغيرات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق، ومع ذلك يبقى السؤال حول مدى كفاءة هذه التشريعات في توفير بيئة قانونية داعمة للشراكة التجارية بين القطاعين، في هذا المبحث سنقوم بتحليل التشريعات العراقية ذات الصلة، من حيث مفهوم القطاعين وأدوارهما، وأبرز القوانين التجارية التي تسعى إلى تنظيم التفاعل بينهما.يسعى الباحث في هذه الدراسة الى تقديم استعراضًا لنشوء وتطور التشريعات الخاصة بتجارة القطاعين العام والخاص، والتعرف على مدى استجابتها للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، مما يوفر أساسًا لتحليل تأثير هذه التشريعات على تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في العراق.

هذا ما نتناوله في المبحث الذي تم تقسيمه إلى مطلبين على النحو الآتي:المطلب الأول: تعريف وتشريعات التجارة في القطاع العام والخاص في العراق المطلب الثاني: تحليل التشريعات الحالية المنظمة للتجارة بين القطاعين العام والخاص

المطلب الأول تعريف وتشريعات التجارة في القطاع العام والخاص في العراق

أولًا: تعريف القطاع العام والخاص

١-**تعريف القطاع العام**يُعرّف القطاع العام على أنه مجموعة المؤسسات والهيئات والشركات التي تملكها وتديرها الدولة، والتي تسهم في تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية وتلبية احتياجات المواطنين، يقوم القطاع العام في العراق بدورٍ محوري في الاقتصاد، حيث يشمل مؤسسات مهمة مثل الوزارات، والمصانع الحكومية، وشركات القطاع العام التي تدار من قِبَل الدولة، وقد نمت هذه المؤسسات بشكل كبير خاصة بعد فترات التأميم التي شهدها العراق خلال القرن العشرين[2].

٢-**تعريف القطاع الخاص**القطاع الخاص يتكون من الشركات والمؤسسات التجارية والمشاريع التي يمتلكها ويديرها الأفراد أو الشركات الخاصة، وليس للدولة سيطرة مباشرة عليها، ويمثل القطاع الخاص المحرك الأساسي لزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتعزيز التنوع الاقتصادي، يركز القطاع الخاص في العراق على مجالات متعددة مثل التجارة والصناعة والزراعة والخدمات، وتلعب الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة دورًا هامًا في تنشيط الاقتصاد العراقي[3].

ثانيًا: نشأة وتطور التشريعات التجارية بين القطاعين العام والخاص في العراق

شهد العراق على مر العقود تطورًا ملحوظًا في التشريعات التي تهدف إلى تنظيم النشاط التجاري بين القطاعين العام والخاص، وقد مر هذا التطور بمراحل تاريخية عدة:

١- **مرحلة التشريعات الاشتراكية والتأميم** بعد فترة الستينيات خاصةً بعد تأميم النفط والصناعات الكبرى، أصبحت الدولة المسيطر الأكبر على الاقتصاد، وتم إصدار تشريعات وقوانين لتنظيم الأنشطة الاقتصادية بحيث تضمن سيطرة القطاع العام، من أبرز هذه التشريعات قانون تأميم النفط الذي منح الدولة السيطرة الكاملة على قطاع الطاقة، كما تم تأميم العديد من الصناعات الاستراتيجية، مما قلل من دور القطاع الخاص في تلك الفترة[4].

٢- **مرحلة تحرير الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص** مع التغيرات السياسية والاقتصادية في العقود اللاحقة، شهد العراق توجهًا نحو تشجيع القطاع الخاص وإعادة تنظيم التشريعات الاقتصادية لتسمح بمزيد من الحرية الاقتصادية. تم إصدار قوانين جديدة للتشجيع على الاستثمار الخاص مثل قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦، الذي يهدف إلى توفير بيئة قانونية داعمة للاستثمار المحلي والأجنبي، وسمح هذا القانون للقطاع الخاص بالمساهمة بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية[5].

٣- **مرحلة الإصلاحات القانونية بعد عام ٢٠٠٣** بعد عام ٢٠٠٣ تزايدت الحاجة إلى إصلاح التشريعات الاقتصادية والتجارية لتنظيم العلاقة بين القطاعين، خاصةً مع التحول نحو اقتصاد السوق، لذلك تم سن قوانين جديدة لتنظيم التجارة والاستثمار، مثل قانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ المعدل، الذي يهدف إلى تنظيم الشركات الخاصة وتشجيعها على دخول السوق بشكلٍ أقوى، وقانون التجارة العراقي، الذي يتناول تنظيم مختلف الأنشطة التجارية ويحدد حقوق وواجبات الشركات العاملة في السوق[6].

ثالثًا: القوانين الأساسية التي تنظم التجارة بين القطاعين العام والخاص

يوجد عدد من القوانين العراقية التي تحدد العلاقة بين القطاعين العام والخاص وتدعم تنظيم التجارة بينهما، ومن أبرزها:

١- **قانون التجارة العراقي** يعد قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤ من أهم التشريعات التي تنظم النشاط التجاري بين القطاعين العام والخاص وكما ورد بنص المادتين (١/الفقرة١) و(٤/الفقرة أولا) منه، حيث يحدد الإطار القانوني للتعاملات التجارية، ويتناول القواعد المتعلقة بالشراكات التجارية، والمسؤولية القانونية وحقوق الأطراف المعنية.

٢- **قانون الشركات** قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) ينظم تأسيس وإدارة الشركات في القطاع الخاص كما ورد بنص المادة (٣) من القانون رقم (٦٤) لسنة ٢٠٠٤ الذي ورد فيه تعديل القانون اعلاه، ويفتح الباب أمام الشركات الخاصة للتنافس في السوق، كما يوفر هذا القانون إطارًا قانونيًا يسمح بإنشاء شراكات بين الشركات الخاصة وشركات القطاع العام، مما يسهم في تسهيل التعاون بين القطاعين.

٣- **قانون الاستثمار العراقي** يعتبر قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ من القوانين الداعمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي كما ورد بنص المادة (٢/ الفقرة أولا وثانيا) منه، ويتيح المجال أمام القطاع الخاص للدخول في شراكات مع القطاع العام، خاصة في المشاريع الكبرى مثل مشاريع البنية التحتية، هذا القانون يوفر ضمانات وحوافز للمستثمرين، مثل الإعفاءات الضريبية وتسهيلات في الإجراءات، مما يعزز من بيئة الاستثمار في العراق.

رابعًا: دور التشريعات في دعم التكامل بين القطاعين

تسعى التشريعات العراقية الحالية إلى دعم التكامل بين القطاعين من خلال توفير بيئة قانونية جاهزة لتحقيق الشراكات، وتحديد دور كل قطاع في العملية الاقتصادية، إلا أن تطبيق هذه التشريعات على أرض الواقع قد يواجه تحديات عديدة تتعلق بالعوائق الإدارية والبيروقراطية والتأخر في تنفيذ القوانين، ما قد يؤثر سلبًا على العلاقة التجارية بين القطاعين ويضعف من فاعلية التعاون المنشود[7].

المطلب الثاني تحليل التشريعات الحالية المنظمة للتجارة بين القطاعين العام والخاص

يعد الإطار القانوني للتجارة بين القطاعين العام والخاص في العراق حجر الأساس في توجيه وتنظيم العلاقة بين هذين القطاعين، وقد سنّت الحكومة العراقية مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تحقيق بيئة قانونية منظمة تشجع على التعاون بين القطاعين وتضمن حماية الحقوق وتوفير التسهيلات، في هذا المطلب سيقوم الباحث بتحليل التشريعات الرئيسية التي تحكم التجارة بين القطاعين، مع التركيز على مدى ملاءمتها لاحتياجات الاقتصاد العراقي، ومدى فاعليتها في دعم التنمية المستدامة[8].

أولًا: تحليل قانون التجارة العراقي وتأثيره على العلاقة بين القطاعين

١- **نظرة عامة على قانون التجارة العراقي** يعتبر قانون التجارة العراقي إطارًا قانونيًا شاملاً لتنظيم النشاط التجاري داخل البلاد، يشمل هذا القانون أحكامًا تتعلق بالمعاملات التجارية، وتأسيس الشركات، والمسؤوليات القانونية، والعقود التجارية، وآليات فض النزاعات. ومن خلال هذا القانون، يتم توفير بيئة قانونية تساعد على تسهيل التفاعل بين الشركات العاملة في القطاعين العام والخاص[9].

٢- **دور القانون في تشجيع الشراكات التجارية** ينص قانون التجارة العراقي على العديد من الأحكام التي تتيح للشركات الخاصة والشركات الحكومية العمل معًا من خلال عقود الشراكة، ويمنح القانون مرونة في وضع العقود التي تنظم التفاعلات التجارية بين الطرفين. كما يحدد القانون حقوق والتزامات الأطراف، بما يضمن وجود بيئة عادلة للعمل المشترك[10].

٣- **التحديات التي يواجهها القانون في التطبيق** على الرغم من الإطار القانوني المتاح، يواجه قانون التجارة في العراق تحديات في التطبيق بسبب البيروقراطية الإدارية، وضعف آليات تنفيذ القانون، وتأخر البت في النزاعات التجارية. هذه التحديات تعيق فعالية القانون في تشجيع الشركات على الدخول في شراكات مع القطاع العام، وتحدّ من القدرة على الاستفادة الكاملة من التشريعات التجارية المتاحة[11].

ثانيًا: تحليل قانون الشركات وأثره على الشركات بين القطاعين

١-**التسهيلات التي يقدمها قانون الشركات للقطاع الخاص** يهدف قانون الشركات العراقي رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ (المعدل) إلى تسهيل تأسيس الشركات الخاصة وتنظيم عملها بما يضمن حريتها في السوق. من أهم مزايا هذا القانون هو السماح للشركات الخاصة بتأسيس شراكات مع شركات القطاع العام، مما يعزز من التفاعل التجاري بين الطرفين. ويفرض القانون أيضًا إجراءات ميسرة لتسجيل الشركات وحماية حقوق الشركاء والمساهمين[12].

٢-نقاط القوة والضعف في القانون

- نقاط القوة: يوفر قانون الشركات إطارًا واضحًا للشركات الخاصة من حيث التأسيس والتمويل والتنظيم، ويسمح بالاستثمار في مجالات مختلفة تشمل الصناعات والزراعة والخدمات. كما يدعم القانون الشراكات التي من شأنها أن تسهم في التنمية الاقتصادية.

- نقاط الضعف: رغم توفير القانون للتسهيلات، لا تزال بعض الإجراءات الإدارية بطيئة ومعقدة، وهو ما قد يؤدي إلى تثبيط الشركات من الدخول في شراكات مع القطاع العام. بالإضافة إلى ذلك، توجد ثغرات في القانون تتعلق بحماية حقوق الشركاء في الشراكات المشتركة بين القطاعين[13].

٣-**التحديات المتعلقة بحوكمة الشركات والتزامها بالقوانين** يفتقر بعض الشركات، خاصة الصغيرة منها، إلى القدرة على الامتثال الكامل لمتطلبات قانون الشركات، سواء من حيث الحوكمة أو الشفافية. ويشكل هذا تحديًا أمام القطاعين في إقامة شراكات موثوقة ومستدامة[14].

ثالثًا: قانون الاستثمار العراقي وتأثيره على جذب الاستثمارات بين القطاعين

١-**أهداف قانون الاستثمار ودعمه للتعاون بين القطاعين**صدر قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ بهدف توفير بيئة تشجيعية للاستثمار الأجنبي والمحلي، ويتيح القانون للمستثمرين الأجانب والمحليين إقامة مشاريع مشتركة مع شركات القطاع العام. يتميز هذا القانون بمنح حوافز مثل الإعفاءات الضريبية، والتسهيلات في الإجراءات القانونية، وحرية تحويل رأس المال والأرباح[15].

٢-**تحليل فاعلية القانون في تعزيز الاستثمار بين القطاعين** ساهم قانون الاستثمار في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث شجع العديد من الشركات الخاصة على الدخول في شراكات مع القطاع العام خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة. ومع ذلك، يعاني القانون من تحديات تتعلق بإجراءات منح التراخيص، وتعدد الجهات المختصة، مما يؤدي إلى إبطاء وتيرة الاستثمار وتثبيط بعض المستثمرين[16].

٣-**تأثير القانون على مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة** قانون الاستثمار يشجع الشركات الخاصة على المشاركة في مشاريع ضخمة تمثل أهمية استراتيجية للعراق، مثل مشاريع الطاقة والمياه والنقل. هذه المشاريع تشكل مجالًا للتعاون بين القطاعين وتعزز من فرص التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن التحديات المتعلقة بالبيروقراطية وتأخر الإجراءات قد تؤدي إلى تعطيل بعض المشاريع الكبرى[17].

رابعًا: التحديات العامة التي تواجه التشريعات العراقية في تنظيم التجارة بين القطاعين

على الرغم من أن العراق يمتلك مجموعة من التشريعات التي تدعم التجارة بين القطاعين، إلا أن هناك عدة تحديات تؤثر على فاعلية هذه التشريعات:

١-**البيروقراطية والتعقيد الإداري** تعد البيروقراطية من أبرز العقبات التي تواجه تطبيق التشريعات، حيث تتطلب العديد من المعاملات التجارية بين القطاعين إجراءات مطولة، مما يعيق السرعة في إتمام الصفقات والشراكات[18].

٢-**نقص الكوادر الإدارية المؤهلة** يؤثر نقص الكوادر المدربة على تنفيذ التشريعات بكفاءة، مما يؤدي إلى ضعف في التنظيم التجاري بين القطاعين، خاصة في المشاريع المشتركة التي تحتاج إلى تنظيم وتنسيق دقيق[19].

٣-**التحديات المتعلقة بالاستقرار الأمني والسياسي** يؤثر الاستقرار السياسي والأمني على تنفيذ التشريعات التجارية، حيث يتردد بعض المستثمرين من القطاع الخاص في الدخول في شراكات مع القطاع العام بسبب عدم استقرار البيئة القانونية والأمنية[20].

٤-**تفاوت القدرات بين القطاعين** يعاني القطاع العام من بعض القيود مقارنة بالقطاع الخاص، مثل ضعف الموارد والتمويل اللازم لتنفيذ بعض المشاريع المشتركة، مما يؤدي إلى تفاوت القدرة على الوفاء بالالتزامات المتفق عليها[21].

المبحث الثاني أثر التشريعات العراقية على العلاقة بين القطاعين العام والخاص في النشاط التجاري

تعتبر التشريعات القانونية المنظمة للتجارة بين القطاعين العام والخاص في العراق أساسًا لبناء شراكات اقتصادية مستدامة، وتلعب دورًا كبيرًا في تحديد شكل وطبيعة العلاقة بين القطاعين، ومن خلال هذه التشريعات تسعى الدولة إلى توفير بيئة قانونية تضمن تفاعلًا متوازنًا بين القطاعين، بما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمارات، وتحقيق التنمية الشاملة، ومع ذلك فإن العلاقة بين القطاعين قد تتأثر بعدة عوامل قانونية وتنظيمية، بعضها يسهم في تسهيل التعاون والشراكة، في حين أن البعض الآخر قد يعيق النمو الاقتصادي أو يضع تحديات أمام الشركات الخاصة والحكومية.في هذا المبحث سيقوم الباحث بدراسة أثر التشريعات العراقية على العلاقة التجارية بين القطاعين، من خلال تحليل مدى نجاح هذه التشريعات في تعزيز التعاون والشراكات الاقتصادية، وتحديد التحديات والفرص التي تقدمها للتجارة بين القطاعين. وسيتم تقسيم المبحث إلى مطلبين: الأول يعنى بدراسة أثر التشريعات على التعاون والشراكة بين القطاعين، والثاني يناقش التحديات والفرص التي تقدمها هذه التشريعات لتحقيق تفاعل اقتصادي فعال ومستدام بين القطاعين[22].**المطلب الأول: أثر التشريعات على التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص**

المطلب الثاني: التحديات والفرص التي تقدمها التشريعات العراقية للتجارة بين القطاعين العام والخاص

المطلب الأول أثر التشريعات على التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص

تُعد التشريعات العراقية أحد الأدوات الأساسية لتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، حيث تسعى إلى توفير بيئة قانونية مشجعة للشراكة التجارية والاستثمارية، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات وتقديم حوافز للطرفين. وقد ساهمت القوانين المختلفة مثل قانون التجارة، وقانون الشركات، وقانون الاستثمار في تشكيل الإطار القانوني الذي يحكم العلاقة بين القطاعين، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، في هذا المطلب سنستعرض أثر هذه التشريعات على تشجيع الشراكة بين القطاعين، وتحديد العوامل التي تعزز من هذه العلاقة أو تحد منها[23].

أولًا: أثر قانون التجارة العراقي في تعزيز التعاون التجاري بين القطاعين

١-**تشجيع الشراكات التجارية والعقود المشتركة** يسعى قانون التجارة العراقي إلى توفير إطار قانوني يضمن حقوق الأطراف المتعاقدة من القطاعين العام والخاص، مما يعزز من فرص الشراكة بينهما. يسمح هذا القانون بإنشاء عقود الشراكة التجارية بين الشركات العامة والخاصة، ويحدد بوضوح المسؤوليات القانونية لكل طرف. هذا الوضوح القانوني يزيد من ثقة القطاع الخاص في التعامل مع القطاع العام، ويشجع على الاستثمار في المشاريع المشتركة[24].

٢-**تحسين بيئة العمل التجاري وتسهيل العمليات** يساهم قانون التجارة في تحسين بيئة العمل التجاري من خلال وضع قواعد واضحة للتعاملات التجارية بين القطاعين، كما يسهم في تبسيط بعض الإجراءات المتعلقة بالعقود التجارية وتحديد الممارسات العادلة للتجارة. هذه الإجراءات تسهل عمليات الشراكة، وتجعل من الممكن للشركات الخاصة والحكومية العمل معًا بفعالية، مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية متكاملة[25].

٣-**الحد من النزاعات التجارية** من خلال تحديد المسؤوليات القانونية، يسهم قانون التجارة في الحد من النزاعات التجارية بين القطاعين. يمنح القانون كل طرف حق اللجوء إلى القضاء في حال نشوب خلاف، ويحدد آليات لفض النزاعات، مثل التحكيم التجاري. هذه القواعد تساعد في تسريع حل النزاعات، وتعزز من استمرارية الشراكات التجارية بين القطاعين[26].

ثانيًا: دور قانون الشركات في دعم الشراكات التجارية بين القطاعين

١-**تسهيل تأسيس الشركات المشتركة** يقدم قانون الشركات العراقي إطارًا يسهل تأسيس الشركات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، من خلال تحديد الإجراءات اللازمة لإنشاء شركات مختلطة، حيث يمكن للشركات الحكومية والخاصة التعاون في مشاريع متعددة تحت مظلة هذا القانون. ويتيح القانون إنشاء هيكل قانوني واضح للشركات المشتركة، مما يسهل تنظيم العلاقة بين الشركاء من القطاعين[27].

٢-**تشجيع المسؤولية المشتركة والشفافية** يضع قانون الشركات العراقي قواعد للحوكمة المؤسسية، مثل تحديد المسؤوليات المالية والإدارية، مما يسهم في تعزيز الشفافية بين الشركاء في الشركات المشتركة. وبذلك يمكن للقطاعين الاعتماد على مستوى عالٍ من الشفافية والمسؤولية المشتركة، ما يؤدي إلى بيئة تجارية أكثر استقرارًا ويعزز الثقة بين الشركاء[28].

٣-**التشجيع على تمويل المشاريع المشتركة** بفضل قانون الشركات، يصبح من السهل جذب تمويل من القطاع الخاص للمشاريع المشتركة مع القطاع العام. وهذا التمويل يعد ضرورة ملحة في بعض المجالات مثل مشاريع البنية التحتية والصناعات الثقيلة، التي تتطلب استثمارات ضخمة. يوفر القانون قواعد لحماية حقوق المستثمرين من القطاع الخاص، مما يجعلهم أكثر استعدادًا للانخراط في مشاريع مشتركة[29].

ثالثًا: دور قانون الاستثمار العراقي في دعم الشراكات بين القطاعين

١-**تقديم حوافز استثمارية تشجيعية** يهدف قانون الاستثمار العراقي إلى جذب المستثمرين من القطاعين العام والخاص، حيث يقدم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية وتسهيلات في التصاريح والأراضي للمستثمرين. هذه الحوافز تزيد من رغبة الشركات الخاصة في الدخول في شراكات مع القطاع العام للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة، خاصة في المجالات الاستراتيجية مثل الطاقة والبنية التحتية[30].

٢-**دعم المشاريع الاستراتيجية والتطويرية** يوفر قانون الاستثمار العراقي إطارًا يسمح للشركات الخاصة بالمشاركة في مشاريع استراتيجية تنفذها الدولة، مثل مشاريع الكهرباء والمياه والنقل. وتهدف هذه الشراكات إلى توفير الخدمات العامة بكفاءة أعلى من خلال مشاركة القطاع الخاص الذي يمتلك خبرات وموارد يمكن أن تسهم في تحسين جودة الخدمات العامة[31].

٣-**تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين**

من خلال الحوافز والتسهيلات المقدمة في قانون الاستثمار، يتم تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين في التعاون مع القطاع العام. هذا الدعم يسهم في جذب رؤوس الأموال الخارجية، ويسمح للقطاع العام بتنفيذ مشاريع كبيرة بتمويل ودعم من القطاع الخاص، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية[32].

رابعًا: دور التشريعات في تشجيع المبادرات الصغيرة والمتوسطة

١-**تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة** تسعى التشريعات العراقية إلى تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم تسهيلات وحوافز تتيح لها الدخول في شراكات مع القطاع العام. يشمل ذلك تسهيلات في الحصول على التمويل، وتسهيل الإجراءات الإدارية، مما يجعل من الممكن للشركات الصغيرة والمتوسطة العمل مع القطاع العام في المشاريع التي تدعم التنمية المحلية[33].

٢-**دور القطاع الخاص في دعم التنمية المحلية** تشجع التشريعات الشركات الصغيرة والمتوسطة على العمل مع القطاع العام في مجالات مثل التعليم والصحة والزراعة، مما يساهم في تطوير المجتمعات المحلية ويساعد في تحسين مستوى المعيشة. هذا النوع من التعاون يعزز التوزيع العادل للموارد، ويخلق فرص عمل للمواطنين، ويسهم في تحقيق التنمية المستدامة[34].

خامسًا: التحديات التي تواجه فعالية التشريعات في تعزيز الشراكة بين القطاعين

رغم أن التشريعات العراقية توفر إطارًا قانونيًا مشجعًا للتعاون بين القطاعين العام والخاص، إلا أن هناك تحديات تعيق تحقيق شراكة متكاملة، منها:

١-**البيروقراطية وتعقيد الإجراءات** تعتبر البيروقراطية والتعقيدات الإدارية من أكبر التحديات التي تواجه تطبيق التشريعات، حيث تؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع المشتركة وإحباط الشركات الخاصة الراغبة في العمل مع القطاع العام[35].

٢-**غياب الكوادر المدربة في بعض المجالات**يفتقر القطاع العام في بعض الأحيان إلى الكفاءات اللازمة لإدارة المشاريع المشتركة بفعالية، مما يعيق استمرارية الشراكات ويؤثر على جودة النتائج[36].

٣-**الاستقرار السياسي والأمني**

يؤثر الاستقرار السياسي والأمني بشكل مباشر على فعالية التشريعات، حيث يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية والمحلية التنبؤ بمستقبل استثماراتها، مما قد يقلل من رغبتها في الدخول في شراكات مع القطاع العام[37].

المطلب الثاني التحديات والفرص التي تقدمها التشريعات لتحقيق تفاعل اقتصادي فعال بين القطاعين العام والخاص

تهدف التشريعات العراقية إلى تعزيز التعاون والتفاعل بين القطاعين العام والخاص، إلا أن تطبيق هذه التشريعات يواجه تحديات كبيرة تؤثر على فعاليتها، كما أن هناك فرصًا كبيرة إذا ما استُغلت بشكل فعال، حيث يمكن أن تسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتوفير بيئة تجارية مشجعة للاستثمار، في هذا المطلب سنتناول أهم التحديات التي تعيق التفاعل الاقتصادي بين القطاعين، بالإضافة إلى الفرص التي يمكن أن تتيحها التشريعات الحالية لتحقيق شراكة ناجحة بينهما[38].

أولًا: التحديات التي تواجه تفعيل التشريعات العراقية في التعاون بين القطاعين

١-**البيروقراطية والتعقيدات الإدارية** تعد البيروقراطية من أبرز التحديات التي تواجه تفعيل التشريعات في العراق، حيث يتطلب تنفيذ العديد من المشاريع المشتركة إجراءات طويلة ومعقدة، تؤدي إلى تأخير المشاريع وإحباط الشركات الخاصة التي تسعى للعمل مع القطاع العام. هذا التعقيد الإداري قد يؤدي إلى عزوف بعض المستثمرين عن الشراكات بسبب الإجراءات الروتينية التي تستنزف الوقت والموارد[39].

٢-**عدم استقرار البيئة السياسية والأمنية** تشكل الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة عائقًا كبيرًا أمام تنفيذ التشريعات التي تدعم التعاون بين القطاعين، حيث يتردد المستثمرون الأجانب والمحليون في استثمار أموالهم في بيئة غير مستقرة، يؤدي ذلك إلى تراجع فرص التعاون بين القطاعين العام والخاص، حيث يُفضل المستثمرون البيئة المستقرة التي تضمن حقوقهم وتحمي مصالحهم[40].

٣-**ضعف آليات تنفيذ القانون** بالرغم من وجود قوانين تدعم التعاون بين القطاعين، إلا أن ضعف آليات التنفيذ يعوق فاعليتها، تواجه التشريعات تحديات في التطبيق الفعلي، مثل تأخر البت في النزاعات التجارية، ونقص الموارد البشرية والتدريبية، وضعف المتابعة والإشراف على تنفيذ القوانين، مما يقلل من ثقة الشركات الخاصة في الدخول في شراكات مع القطاع العام[41].

٤-**غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية** يؤدي ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية المختلفة إلى تعطيل بعض المشاريع المشتركة، في بعض الأحيان تتداخل مسؤوليات الجهات الحكومية، مما يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع وعدم وضوح المسؤوليات، هذه الفجوة التنظيمية تحد من كفاءة المشاريع المشتركة بين القطاعين[42].

٥-**نقص التمويل وصعوبات الحصول على القروض** تواجه العديد من الشركات، خاصةً الشركات الصغيرة والمتوسطة، صعوبات في الحصول على التمويل اللازم للمشاركة في مشاريع مع القطاع العام، يعود ذلك إلى نقص الموارد المالية في القطاع المصرفي أو القيود على القروض التي تفرضها البنوك، مما يحد من قدرة الشركات الخاصة على المشاركة في مشاريع طويلة الأجل ومهمة للاقتصاد[43].

ثانيًا: الفرص التي تقدمها التشريعات العراقية لتفعيل الشراكة بين القطاعين

١-**تحفيز الاستثمار من خلال الإعفاءات والتسهيلات الضريبية** تقدم التشريعات العراقية مثل قانون الاستثمار، مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية للشركات الخاصة التي تدخل في شراكات مع القطاع العام، هذه التسهيلات تقلل من الأعباء المالية على الشركات، مما يجعل المشاريع المشتركة أكثر جاذبية، كما أن هذه الإعفاءات تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي الذي يساهم في تنمية الاقتصاد العراقي[44].

٢-**تطوير البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين** يعد تطوير البنية التحتية من أهم المجالات التي يمكن للقطاعين التعاون فيها، حيث تتيح التشريعات العراقية إمكانية إبرام عقود شراكة بين القطاعين لتنفيذ مشاريع ضخمة في مجالات النقل والطاقة والمياه والصحة والتعليم، توفر هذه المشاريع فرصًا كبيرة للقطاع الخاص للمشاركة في تنمية البنية التحتية، وتقلل من الأعباء المالية على القطاع العام، كما تساعد على تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين[45].

٣-**التشجيع على المشاريع الصغيرة والمتوسطة** تتيح التشريعات العراقية فرصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة للعمل مع القطاع العام من خلال تقديم التسهيلات الإدارية والمالية، مما يدعم هذه الشركات ويسهم في تنمية الاقتصاد المحلي، يعد تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم عوامل التوظيف وخلق فرص عمل جديدة، ويسهم في تنويع مصادر الدخل القومي[46].

٤-**الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا في القطاع الخاص** يشمل القطاع الخاص شركات تمتلك خبرات وتكنولوجيا متقدمة في مختلف المجالات، ويمكن للقطاع العام الاستفادة من هذه القدرات لتحسين الخدمات والمشاريع المشتركة، تتيح التشريعات إمكانية استفادة القطاع العام من خبرات القطاع الخاص من خلال التعاقدات المشتركة، مما يسهم في رفع مستوى الإنتاجية والكفاءة، وتقديم خدمات أفضل للمواطنين[47].

٥-**التعاون في مجالات الابتكار والتطوير التكنولوجي** يمكن أن تلعب التشريعات دورًا محوريًا في تشجيع التعاون بين القطاعين في مجالات الابتكار والتطوير التكنولوجي، تعد هذه المجالات من أهم المحاور التي يمكن للقطاعين التركيز عليها لتحقيق اقتصاد حديث ومتقدم، تسهم الشراكات في البحث والتطوير في تحسين المنتجات والخدمات، وتعزيز تنافسية الاقتصاد العراقي في الأسواق العالمية[48].

ثالثًا: استراتيجيات لتعظيم الفرص وتقليل التحديات

١-**إصلاح البيروقراطية وتبسيط الإجراءات** لتحسين فعالية التشريعات في دعم التعاون بين القطاعين، من الضروري إصلاح البيروقراطية وتقليل الإجراءات الإدارية المعقدة، يمكن تحقيق ذلك من خلال تحديث النظام الإداري، واعتماد وسائل رقمية لتسريع الإجراءات وتسهيل عمليات التعاقد والشراكة بين القطاعين[49].

٢-**تعزيز الاستقرار السياسي والأمني** تحسين البيئة السياسية والأمنية يسهم بشكل كبير في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، ويزيد من ثقة المستثمرين، يتطلب ذلك تعزيز الاستقرار السياسي وتوفير بيئة آمنة، مما يشجع القطاع الخاص على المشاركة في المشاريع الكبيرة مع القطاع العام دون مخاوف من تقلبات الأوضاع[50].

٣-**تطوير آليات تنفيذ القوانين** يجب تقوية آليات تنفيذ القوانين وتفعيل الرقابة على تطبيق التشريعات، يساعد ذلك على زيادة الثقة في النظام القانوني، ويشجع الشركات الخاصة على العمل مع القطاع العام دون خشية من التأخيرات أو النزاعات التي قد تؤثر على استثماراتهم[51].

٤-**تحفيز التمويل والدعم المالي للمشاريع المشتركة** لتحفيز المشاريع المشتركة من الضروري توفير دعم مالي للشركات الخاصة، خاصة الصغيرة والمتوسطة، من خلال البنوك أو المؤسسات التمويلية، يمكن توفير برامج تمويل خاصة للشراكات بين القطاعين، مما يساعد الشركات على تجاوز عقبات التمويل ويزيد من مشاركتها في المشاريع التنموية[52].

٥-**تعزيز الشفافية والحوكمة** تعد الشفافية في العمليات والإجراءات أمرًا أساسيًا لتعزيز الشراكات بين القطاعين، مما يتطلب تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة في كافة مراحل الشراكات، سواء في القطاع العام أو الخاص[53].

الخاتمة

يعد التعاون بين القطاعين العام والخاص في العراق من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يمكن أن تسهم الشراكات بين هذين القطاعين في تحسين جودة الخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية، وتنفيذ مشاريع استراتيجية تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني. وقد تناول هذا البحث تأثير التشريعات العراقية في تنظيم التجارة بين القطاعين، موضحًا دور القوانين والتشريعات في تسهيل التعاون بينهما، إضافة إلى دراسة التحديات التي تعيق فعالية هذه التشريعات والفرص التي تقدمها لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي.إن التشريعات العراقية، مثل قانون التجارة، وقانون الشركات، وقانون الاستثمار، تمثل أدوات هامة لتنظيم العلاقة بين القطاعين، حيث توفر بيئة قانونية ملائمة لإنشاء شراكات تجارية، وتشجيع الاستثمارات الخاصة في المشاريع الحكومية. ومع ذلك، فإن التطبيق الفعلي لهذه التشريعات يواجه العديد من التحديات، مثل البيروقراطية، تعقيد الإجراءات، وضعف آليات التنفيذ، فضلاً عن قلة التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة، مما يؤدي إلى تأخير المشاريع ويقلل من فاعلية الشراكة بين القطاعين.وفي هذا السياق يُظهر البحث أن هناك فرصًا كبيرة يمكن استغلالها لتعزيز التعاون بين القطاعين، من خلال تحسين البيئة التشريعية، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتوفير حوافز استثمارية تشجع القطاع الخاص على المشاركة في المشاريع المشتركة مع القطاع العام. بالإضافة إلى ضرورة تعزيز الاستقرار السياسي والأمني، وتحفيز الابتكار واستخدام التكنولوجيا، مما يساهم في تحسين الأداء الاقتصادي ورفع مستوى الإنتاجية في المشاريع المشتركة.

النتائج

١-**تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص:**خلص البحث إلى أن التشريعات العراقية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، حيث توفر بيئة قانونية محورية لإنشاء شراكات تجارية وتنظيم التعاون في مختلف المجالات، مثل البنية التحتية والطاقة والصحة والتعليم. وتُظهر هذه التشريعات إمكانية تسهيل التعاون وتنظيمه في مشاريع مشتركة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

٢-**التحديات المؤثرة على فعالية التشريعات:**بين البحث أن أبرز التحديات التي تعيق فعالية التشريعات العراقية تتمثل في البيروقراطية، تعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف آليات التنفيذ، بالإضافة إلى غياب التنسيق الفعّال بين المؤسسات الحكومية. هذه التحديات تؤدي إلى تأخير تنفيذ المشاريع المشتركة وتقلل من ثقة الشركات الخاصة في العمل مع القطاع العام.

٣-**الفرص الاستثمارية التي تقدمها التشريعات:**أظهر البحث أن التشريعات العراقية توفر العديد من الفرص الاستثمارية في مجالات متعددة، من خلال تقديم حوافز وإعفاءات ضريبية، وتسهيلات في إجراءات الترخيص، مما يشجع الشركات الخاصة على الدخول في شراكات مع القطاع العام. هذا يوفر فرصة لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويعزز من قدرة العراق على تحقيق التنمية المستدامة.

٤-**دور التشريعات في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**تم التأكيد على أهمية التشريعات في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تتيح هذه التشريعات للشركات الصغيرة والمتوسطة فرصة المشاركة في المشاريع المشتركة مع القطاع العام. هذا يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتحفيز الابتكار والإبداع، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية.

٥-**تحفيز الابتكار والتكنولوجيا في المشاريع المشتركة:**يشير البحث إلى أن التشريعات العراقية، إذا ما تم تعديلها وتفعيلها بشكل صحيح، يمكن أن تسهم في تحفيز القطاع الخاص على استخدام التكنولوجيا المتطورة والابتكار في المشاريع المشتركة مع القطاع العام. وهذا يسهم في تحسين كفاءة المشاريع وزيادة الإنتاجية، مما يعود بالنفع على الاقتصاد العراقي.

٦-**أهمية الإصلاحات التشريعية والإدارية:**خلص البحث إلى ضرورة إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية عميقة لتحسين بيئة الأعمال وتسهيل الإجراءات التي تعيق تنفيذ المشاريع المشتركة. من بين هذه الإصلاحات ضرورة تعزيز الشفافية، وتحسين آليات التنفيذ، وتطوير نظام الحوكمة، مما يؤدي إلى زيادة فعالية التشريعات في تعزيز التعاون بين القطاعين.

٧-**تحقيق التنمية المستدامة عبر الشراكات بين القطاعين:**في ضوء النتائج التي تم الوصول إليها، أوصى البحث بضرورة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة. من خلال تحسين التعاون بين القطاعين، يمكن تحقيق مشاريع استراتيجية تساهم في رفع مستوى المعيشة للمواطنين، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية في العراق.

التوصيات

نوصي المشرع العراقي بضرورة إجراء إصلاحات تشريعية وإدارية شاملة لتحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز الشفافية، وتوفير آليات فعّالة لتنفيذ التشريعات.

نوصي بتعزيز التعاون بين القطاعين من خلال شراكات استراتيجية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

نوصي بوجوب تجاوز التحديات التي تواجه التشريعات العراقية مما سيؤدي إلى فتح آفاق جديدة من التعاون بين القطاعين العام والخاص، الذي يسهم في بناء اقتصاد عراقي قوي ومستدام قادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

المصادر

المصادر العربية:

اولاً: الكتب

١- د. إبراهيم حسن السالم، تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة استراتيجيات قانونية واقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، ط١، دار الجمل للنشر، بغداد، ٢٠٢٢، ص٨٥.

٢- د. أحمد جاسم السعدي، تمويل المشاريع المشتركة الأطر القانونية والاقتصادية لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ط١، مركز دراسات الاقتصاد والتنمية، بغداد، ٢٠٢٢، ص١١٥.

٣- د. أحمد عبد الرزاق السعدي، أثر التشريعات الاقتصادية في تعزيز العلاقة بين القطاعين العام والخاص دراسة تحليلية للتشريعات العراقية، ط١، دار الثقافة للنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص٢١٥.

٤- د. أحمد عبد الله الميالي، التسهيلات القانونية للقطاع الخاص تحليل لقانون الشركات العراقي ودوره في دعم النمو الاقتصادي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١،ص ١١٠.

٥- د. أحمد فوزي الشامي، الآثار السلبية للبيروقراطية وتعقيد الإجراءات في القطاع العام دراسة في الدول النامية، ط٢، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٢١، ص١١٥.

٦- د. حسين علي الربيعي، قانون الشركات العراقي تحليل نقدي لنقاط القوة والضعف، ط٢، دار الفكر الجامعي، بغداد، ٢٠١٨، ص١٦٠.

٧- د. خالد علي الحسن، الفساد الإداري والبيروقراطية تأثيرها على إدارة المشاريع الحكومية في العراق، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٨، ص١٠٥.

٨- د. رائد عبد الكريم، الشراكات بين القطاعين العام والخاص: دراسة تطبيقية في العراق، منشور مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، العدد ١٢، ٢٠١٨، ص١٣.

٩- د. رشا عبد اللطيف الخفاجي، حوكمة الشركات التحديات القانونية في الدول النامية مع التركيز على العراق، ط١، دار البحوث الجامعية، بغداد، ٢٠٢٠، ص٩٨.

١٠- د. سامر عبد الرحمن الشمري، دعم المشاريع الاستراتيجية الأطر القانونية والاقتصادية لتعزيز التنمية المستدامة، ط١، دار الحكمة للنشر الأكاديمي، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٣٠.

١١- د. سامي عبد العزيز، التحديات الأمنية والسياسية في العراق تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاستثمار، ط١، دار الفكر للنشر، بغداد، ٢٠١٩، ص٩٥.

١٢- د. سامي عبد الكريم، تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في العراق التحديات والاستراتيجيات، ط١، دار الجليل للنشر، بغداد، ٢٠٢٠، ص٨٥.

١٣- د. سامي محمد الجبوري، دور التشريعات والسياسات في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التحديات والفرص في البلدان النامية، ط٢، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٠٠.

١٤- د. سامي محمد عبد الله، عدم الاستقرار السياسي والأمني وتأثيره على التنمية الاقتصادية دراسة في البيئة السياسية للبلدان النامية، ط١، دار الفجر للنشر، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٥٥.

١٥- د. سعاد محسن العبيدي، تعزيز الشفافية والحوكمة في العراق التحديات والاستراتيجيات لتحقيق الإصلاح، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص٩٧.

١٦- د. سعيد أحمد التميمي، تحفيز الاستثمار من خلال الإعفاءات والتسهيلات الضريبية دور السياسات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٢٠،ص١٢٥.

١٧- د. سليم عبد الهادي الخالدي، تحسين بيئة الأعمال وتسهيل العمليات التجارية في العراق إطار قانوني وإداري، ط١، دار الاقتصاد والنشر العلمي، بغداد، ٢٠٢١، ص٨٥.

١٨- د. طارق عادل السامرائي، تعزيز ثقة المستثمرين استراتيجيات قانونية واقتصادية لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ط١، دار المدى للنشر الأكاديمي، بغداد، ٢٠٢١، ص٩٥.

١٩- د. عادل محمد الصوفي، إصلاح النظام الإداري في العراق التحديات والحلول في تبسيط الإجراءات الإدارية، ط١، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠١٩، ص١٣٥.

٢٠- د. عبد الكريم هادي العبودي، القانون التجاري العراقي دراسة تحليلية مقارنة، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥،ص٩٥.

٢١- د. عبد الله سليم الكوفي، تحليل فاعلية القوانين الاقتصادية في تعزيز الاستثمار بين القطاعين العام والخاص دراسة حالة من العراق، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٢١، ص١١٥.

٢٢- د. عبد الوهاب محمود العاني، التشريعات التجارية في العراق دراسة في تطور القوانين وآثارها الاقتصادية، ط١، دار الكتب القانونية، بغداد، العراق، ٢٠١٦، ص٩٣.

٢٣- د. علي حسن التميمي، الشركات المشتركة إطار قانوني وإداري لتأسيسها في العراق، ط١، دار الفكر القانوني، بغداد، ٢٠٢١، ص٩٥.

٢٤- د. علي حسين العبيدي، الإصلاح القانوني في العراق الأطر التشريعية والتحولات الاقتصادية بعد ٢٠٠٣، ط١، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٥٩.

٢٥- د. علي عبد الكريم الزبيدي، تحليل التشريعات التجارية في العراق بين التنظيم القانوني وتحديات التطبيق، دار الكتب القانونية، بغداد، العراق، ط١، ٢٠٢٠، ص١٢٤.

٢٦- د. علي محمد الساعدي، التشريعات ودورها في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص دراسة تحليلية للتجربة العراقية، ط١، دار الفكر القانوني، بغداد، ٢٠٢٢، ص١٧٥.

٢٧- د. علي محمود القيسي، الاستقرار السياسي والأمني وتأثيره على التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للدول النامية، ط١، دار النشر الجامعي، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٦٥.

٢٨- د. علي مصطفى الجبوري، نقص التمويل وصعوبات الحصول على القروض في الدول النامية دراسة حالة العراق، ط٢، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠١٩، ص١٤٥.

٢٩- د. فاضل عبد الله الحاج، نقص الكوادر الإدارية المؤهلة وأثره على التنمية المؤسسية في العراق، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٢٠.

٣٠- د. فاضل كريم الزبيدي، النزاعات التجارية أسبابها وآليات الحد منها وفق الأطر القانونية العراقية والدولية، ط١، دار الثقافة القانونية، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٤٠.

٣١- د. فاطمة حسين الجاسم، تحديات نقص الكوادر المدربة في القطاعات الحيوية دراسة حالة في البلدان النامية، ط١، دار الفكر للنشر، عمان، ٢٠٢٠، ص٩٠.

٣٢- د. فايق عبد الهادي، التفاوت في القدرات الإدارية والتشغيلية بين القطاعين العام والخاص في العراق الأسباب والتداعيات، ط١، دار العلوم، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٦٠.

٣٣- د. فلاح حسن العزاوي، التكامل بين القطاعين العام والخاص الأطر التشريعية والتنظيمية، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص١٠٧.

٣٤- د. فهد حسن الكعبي، آليات تنفيذ القانون في العراق التحديات والحلول، ط١، دار الرافدين للنشر، بيروت، ٢٠٢١، ص١٢٠.

٣٥- د. فهد عبد الرحمن السعيد، قانون الاستثمار في العراق أهدافه ودوره في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ط١، دار الكتاب الجامعي، عمان، ٢٠١٩، ص١٤٨.

٣٦- د. فهد عبد الله القيسي، دور القطاع الخاص في دعم التنمية المحلية استراتيجيات وممارسات في الاقتصاديات النامية، ط١، ار الجامعات للنشر الأكاديمي، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٣٥.

٣٧- د. فهد محمود العلي، دور القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات التحديات والفرص في البلدان النامية، ط١، دار الفارابي للنشر، بيروت، ٢٠٢١، ص١٦٠.

٣٨- د. محمد عبد الكريم الجبوري، الشراكات التجارية والعقود المشتركة بين القطاعين العام والخاص الأسس القانونية والتطبيقات العملية، ط١، دار العلوم القانونية، بغداد، ٢٠٢٠، ص١١٥.

٣٩- د. محمد عبد اللطيف العبيدي، القانون ومشاريع البنية التحتية تأثير التشريعات على التنمية المستدامة في العراق، ط١، دار المعارف الجامعية، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٧٠.

٤٠- د. محمد عبد الله آل علي، تحفيز التمويل والدعم المالي للمشاريع المشتركة استراتيجيات فعالة من أجل التعاون بين القطاعين العام والخاص، ط١، دار المستقبل للنشر، دبي، ٢٠٢٠، ص١٥٣.

٤١- د. محمد كريم الزبيدي، التحديات القانونية والاقتصادية في تفعيل التشريعات العراقية دراسة في التعاون بين القطاعين العام والخاص، ط١،دار الأكاديميون للنشر، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٢٠.

٤٢- د. محمود عبد العزيز السالم، دور القانون في تشجيع الشراكات التجارية دراسة تحليلية للتشريعات القانونية في الدول النامية، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٢٥.

٤٣- د. مروان عبد الله العزاوي، الحوافز الاستثمارية الأطر القانونية والتطبيقات العملية لتعزيز التنمية الاقتصادية، ط١، دار النخبة للنشر الأكاديمي، بغداد، ٢٠٢١، ص٧٠.

٤٤- د. مروة أحمد عبد الله، التعاون في مجال الابتكار والتطوير التكنولوجي فرص وتحديات في العصر الرقمي، ط١، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٢٢، ص٢١٠.

٤٥- د. مهدي الحافظ، الاقتصاد العراقي: تحليل تاريخي وتشريعي، ط٢، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٢، ص١٤٦.

٤٦- د. نادر فؤاد عبد الله، التشريعات الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص التحديات والفرص لتحقيق تفاعل اقتصادي فعال، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٢١، ص١٤٥.

٤٧- د. نادية عبد الكريم السامرائي، المسؤولية المشتركة والشفافية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص الأطر القانونية والتنظيمية، ط١، دار النبراس للنشر الأكاديمي، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٥٠.

٤٨- د. ناصر عبد الرضا الجابري، التحديات القانونية في تطبيق القوانين في البلدان النامية دراسة حالة من العراق، ط١، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠٢٠، ص١٩٥.

٤٩- د. ناصر فاضل السعدي، أثر غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية على تنفيذ السياسات العامة دراسة حالة للعراق، ط١، دار المدى للنشر، بغداد، ٢٠٢٠، ص٩٠.

٥٠- د. يوسف صالح العبيدي، تطوير آليات تنفيذ القوانين في العراق التحديات والحلول العملية، ط١، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص١٢٥.

٥١- هاني احمد خليل، الشراكة بين القاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة (رؤية مستقبلية)، رسالة ماجستير منشورة، معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠١٧، ص ٤٥.

ثانياً: التشريعات

١- قانون التجارة العراقي رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٤: ينظم التجارة بين الأفراد والشركات ويفصل في حقوق وواجبات الأطراف في العقود التجارية .

٢- قانون الشركات العراقي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧: يعنى بتنظيم الشركات الخاصة والعامة، ويحدد آليات التعاون بين القطاعين العام والخاص

٣- قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦: يهدف إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في العراق، ويحدد الحوافز والإعفاءات الضريبية للمستثمرين .

٤- دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥: يتضمن بنودًا قانونية تتعلق بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص، ويحدد دور الدولة في الاقتصاد .

٥- قانون العمل العراقي رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧: يشمل تنظيم العمل في المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وحقوق العمال في تلك المشاريع .

٦- القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١: يعد مرجعًا أساسيًا في تفسير وتطبيق القوانين المدنية المتعلقة بالعقود التجارية والتعاون بين القطاعين .

٧- قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ .

المصادر الأجنبية:

1- Jane Smith, Public-Private Partnerships for Infrastructure Development: Best Practices and Lessons Learned, Oxford University Press,2021, p 60.

2- Richard Musgrave, The Role and Scope of the Public Sector: An Economic Perspective, Journal of Economic Literature, 1986, p2.

هوامش البحث

(١) د. رائد عبد الكريم، الشراكات بين القطاعين العام والخاص: دراسة تطبيقية في العراق، منشور مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، العدد ١٢، ٢٠١٨، ص١٣.

(2) Richard Musgrave, The Role and Scope of the Public Sector: An Economic Perspective, Journal of Economic Literature, 1986, p2.

(3) هاني احمد خليل، الشراكة بين القاع العام والخاص في مصر تقييم للتجربة (رؤية مستقبلية)، رسالة ماجستير منشورة، معهد التخطيط القومي، مصر، ٢٠١٧، ص ٤٥.

(4) د. عبد الوهاب محمود العاني، التشريعات التجارية في العراق دراسة في تطور القوانين وآثارها الاقتصادية، ط١، دار الكتب القانونية، بغداد، العراق، ٢٠١٦، ص٩٣.

(5) د. مهدي الحافظ، الاقتصاد العراقي: تحليل تاريخي وتشريعي، ط٢، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٢، ص١٤٦.

(6) د. علي حسين العبيدي، الإصلاح القانوني في العراق الأطر التشريعية والتحولات الاقتصادية بعد ٢٠٠٣، ط١، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٥٩.

(7) د. فلاح حسن العزاوي، التكامل بين القطاعين العام والخاص الأطر التشريعية والتنظيمية، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص١٠٧.

(8) د. علي عبد الكريم الزبيدي، تحليل التشريعات التجارية في العراق بين التنظيم القانوني وتحديات التطبيق، دار الكتب القانونية، بغداد، العراق، ط١، ٢٠٢٠، ص١٢٤.

(9) د. عبد الكريم هادي العبودي، القانون التجاري العراقي دراسة تحليلية مقارنة، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥،ص٩٥.

(10) د. محمود عبد العزيز السالم، دور القانون في تشجيع الشراكات التجارية دراسة تحليلية للتشريعات القانونية في الدول النامية، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٩، ص١٢٥.

(11) د. ناصر عبد الرضا الجابري، التحديات القانونية في تطبيق القوانين في البلدان النامية دراسة حالة من العراق، ط١، دار الشروق للنشر، عمان، ٢٠٢٠، ص١٩٥.

(12) د. أحمد عبد الله الميالي، التسهيلات القانونية للقطاع الخاص تحليل لقانون الشركات العراقي ودوره في دعم النمو الاقتصادي، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١،ص ١١٠.

(13) د. حسين علي الربيعي، قانون الشركات العراقي تحليل نقدي لنقاط القوة والضعف، ط٢، دار الفكر الجامعي، بغداد، ٢٠١٨، ص١٦٠.

([14]) د. رشا عبد اللطيف الخفاجي، حوكمة الشركات التحديات القانونية في الدول النامية مع التركيز على العراق، ط١، دار البحوث الجامعية، بغداد، ٢٠٢٠، ص٩٨.

([15]) د. فهد عبد الرحمن السعيد، قانون الاستثمار في العراق أهدافه ودوره في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، ط١، دار الكتاب الجامعي، عمان، ٢٠١٩، ص١٤٨.

([16]) د. عبد الله سليم الكوفي، تحليل فاعلية القوانين الاقتصادية في تعزيز الاستثمار بين القطاعين العام والخاص دراسة حالة من العراق، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٢١، ص١١٥.

([17]) د. محمد عبد اللطيف العبيدي، القانون ومشاريع البنية التحتية تأثير التشريعات على التنمية المستدامة في العراق، ط١، دار المعارف الجامعية، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٧٠.

([18]) د. خالد علي الحسن، الفساد الإداري والبيروقراطية تأثيرها على إدارة المشاريع الحكومية في العراق، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٨، ص١٠٥.

([19]) د. فاضل عبد الله الحاج، نقص الكوادر الإدارية المؤهلة وأثره على التنمية المؤسسية في العراق، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٧، ص١٢٠.

([20]) د. سامي عبد العزيز، التحديات الأمنية والسياسية في العراق تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاستثمار، ط١، دار الفكر للنشر، بغداد، ٢٠١٩، ص٩٥.

([21]) د. فايق عبد الهادي، التفاوت في القدرات الإدارية والتشغيلية بين القطاعين العام والخاص في العراق الأسباب والتداعيات، ط١، دار العلوم، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٦٠.

([22]) د. أحمد عبد الرزاق السعدي، أثر التشريعات الاقتصادية في تعزيز العلاقة بين القطاعين العام والخاص دراسة تحليلية للتشريعات العراقية، ط١، دار الثقافة للنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص٢١٥.

([23]) د. علي محمد الساعدي، التشريعات ودورها في تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص دراسة تحليلية للتجربة العراقية، ط١، دار الفكر القانوني، بغداد، ٢٠٢٢، ص١٧٥.

([24]) د. محمد عبد الكريم الجبوري، الشراكات التجارية والعقود المشتركة بين القطاعين العام والخاص الأسس القانونية والتطبيقات العملية، ط١، دار العلوم القانونية، بغداد، ٢٠٢٠، ص١١٥.

([25]) د. سليم عبد الهادي الخالدي، تحسين بيئة الأعمال وتسهيل العمليات التجارية في العراق إطار قانوني وإداري، ط١، ٢٠٢١، ص٨٥.

([26]) د. فاضل كريم الزبيدي، النزاعات التجارية أسبابها وآليات الحد منها وفق الأطر القانونية العراقية والدولية، ط١، ٢٠٢٠، ص ١٤٠.

([27]) د. علي حسن التميمي، الشركات المشتركة إطار قانوني وإداري لتأسيسها في العراق، ط١، دار الفكر القانوني، بغداد، ٢٠٢١، ص٩٥.

([28]) د. نادية عبد الكريم السامرائي، المسؤولية المشتركة والشفافية في الشراكات بين القطاعين العام والخاص الأطر القانونية والتنظيمية، ط١، دار النبراس للنشر الأكاديمي، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٥٠.

([29]) د. أحمد جاسم السعدي، تمويل المشاريع المشتركة الأطر القانونية والاقتصادية لتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ط١، مركز دراسات الاقتصاد والتنمية، بغداد، ٢٠٢٢، ص١١٥.

([30]) د. مروان عبد الله العزاوي، الحوافز الاستثمارية الأطر القانونية والتطبيقات العملية لتعزيز التنمية الاقتصادية، ط١، دار النخبة للنشر الأكاديمي، بغداد، ٢٠٢١، ص٧٠.

([31]) د. سامر عبد الرحمن الشمري، دعم المشاريع الاستراتيجية الأطر القانونية والاقتصادية لتعزيز التنمية المستدامة، ط١، دار الحكمة للنشر الأكاديمي، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٣٠.

([32]) د. طارق عادل السامرائي، تعزيز ثقة المستثمرين استراتيجيات قانونية واقتصادية لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ط١، دار المدى للنشر الأكاديمي، بغداد، ٢٠٢١، ص٩٥.

([33]) د. إبراهيم حسن السالم، تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة استراتيجيات قانونية واقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، ط١، دار الجمل للنشر، بغداد، ٢٠٢٢، ص٨٥.

(34) د. فهد عبد الله القيسي، دور القطاع الخاص في دعم التنمية المحلية استراتيجيات وممارسات في الاقتصاديات النامية، ط١، ار الجامعات للنشر الأكاديمي، القاهرة، ٢٠٢٠، ص١٣٥.

(35) د. أحمد فوزي الشامي، الآثار السلبية للبيروقراطية وتعقيد الإجراءات في القطاع العام دراسة في الدول النامية، ط٢، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٢١، ص١١٥.

(36) د. فاطمة حسين الجاسم، تحديات نقص الكوادر المدربة في القطاعات الحيوية دراسة حالة في البلدان النامية، ط١، دار الفكر للنشر، عمان، ٢٠٢٠، ص٩٠.

(37) د. علي محمود القيسي، الاستقرار السياسي والأمني وتأثيره على التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للدول النامية، ط١، دار النشر الجامعي، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٦٥.

(38) د. نادر فؤاد عبد الله، التشريعات الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص التحديات والفرص لتحقيق تفاعل اقتصادي فعال، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٢١، ص١٤٥.

(39) د. محمد كريم الزبيدي، التحديات القانونية والاقتصادية في تفعيل التشريعات العراقية دراسة في التعاون بين القطاعين العام والخاص، ط١،دار الأكاديميون للنشر، بغداد، ٢٠٢٠، ص١٢٠.

(40) د. سامي محمد عبد الله، عدم الاستقرار السياسي والأمني وتأثيره على التنمية الاقتصادية دراسة في البيئة السياسية للبلدان النامية، ط١، دار الفجر للنشر، القاهرة، ٢٠١٨، ص١٥٥.

(41) د. فهد حسن الكعبي، آليات تنفيذ القانون في العراق التحديات والحلول، ط١، دار الرافدين للنشر، بيروت، ٢٠٢١، ص١٢٠.

(42) د. ناصر فاضل السعدي، أثر غياب التنسيق بين المؤسسات الحكومية على تنفيذ السياسات العامة دراسة حالة للعراق، ط١، دار المدى للنشر، بغداد، ٢٠٢٠، ص٩٠.

(43) د. علي مصطفى الجبوري، نقص التمويل وصعوبات الحصول على القروض في الدول النامية دراسة حالة العراق، ط٢ ٢٠١٩، ص١٤٥.

(44) د. سعيد أحمد التميمي، تحفيز الاستثمار من خلال الإعفاءات والتسهيلات الضريبية دور السياسات الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٢٠،ص١٢٥.

(45) Jane Smith, Public-Private Partnerships for Infrastructure Development: Best Practices and Lessons Learned, Oxford University Press,2021, p 60.

(46) د. سامي محمد الجبوري، دور التشريعات والسياسات في تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التحديات والفرص في البلدان النامية، ط٢، ، ٢٠٢٠، ص١٠٠.

(47) د. فهد محمود العلي، دور القطاع الخاص في نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات التحديات والفرص في البلدان النامية، ط١، ٢٠٢١، ص١٦٠.

(48) د. مروة أحمد عبد الله، التعاون في مجال الابتكار والتطوير التكنولوجي فرص وتحديات في العصر الرقمي، ط١، ٢٠٢٢، ص٢١٠.

(49) د. عادل محمد الصوفي، إصلاح النظام الإداري في العراق التحديات والحلول في تبسيط الإجراءات الإدارية، ط١، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠١٩، ص١٣٥.

(50) د. سامي عبد الكريم، تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في العراق التحديات والاستراتيجيات، ط١، دار الجليل للنشر ٢٠٢٠، ص٨٥.

(51) د. يوسف صالح العبيدي، تطوير آليات تنفيذ القوانين في العراق التحديات والحلول العملية، ط١، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص١٢٥.

(52) د. محمد عبد الله آل علي، تحفيز التمويل والدعم المالي للمشاريع المشتركة استراتيجيات فعالة من أجل التعاون بين القطاعين العام والخاص، ط١، دار المستقبل للنشر، دبي، ٢٠٢٠، ص١٥٣.

(53) د. سعاد محسن العبيدي، تعزيز الشفافية والحوكمة في العراق التحديات والاستراتيجيات لتحقيق الإصلاح، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٢١، ص٩٧.